

أكرم الحوراني يُحاور نفسه



رأي الأستاذ أكرم الحوراني في الوحدة العربية



منشورات الطليعة تونس 1987



الأستاذ أكرم الحوراني

في

الوحدة العربية

صدر في دمشق بتاريخ ٢٠ مايس ١٩٦٢

الثمن **٢٥** ق س

المقدمة

أصبحت قضية الوحدة العربيـة اليوم المحرك الأساسي للفعاليـة السياسية لدى جماهير الشعب العربي . وإن كانت الدعوة الى الوحدة العربية قد تجلت ـــ أول ماانبثق فجرهـا ـ من بلاد الشام ـــ حسب المفهوم العربي القديم لهذه التسمية ـ ، وإن كان الوعي القومي في بلاد الشام قد جعل من أبنائها طليعة نضاليه في المعركة القومية الكبرى التي لانزال نعيش في غمارها ، فإنه ليس من حق أبناء هذه البلاد وحدهم أن ينفردوا اليوم بتقرير شكل الكيان السياسي للوحدة العربية الشاملة، بل ينبغي أن تشترك فيه الطلائع النضالية الممثلة للشعب العربي في كافة أقطاره وأمصاره .

هذه هي الفكرة التي خطرت لي وأنا أسمع نبأ مبادرة حكومـــة الدكتور بشير العظمة لتأليف لجنة من رجالات القطر السوري مهمتها وضع دراسة عن الشكل السياسي للوحـدة المقبلة ، لتعرض على الشعب العربي في سوريا باستفتاء عام ، ثم تعرض بعد ذلك على الدول العربية « المتحررة » .

ثم قلت لنفسي : لم لا أطرح هذه الفكرة ، بصيغـة سؤال ، على الأستاذ أكرم الحوراني ، بوصفه القائد الشعبي الذي عاش معركة الأمة

العربية بعمق ووعي وإخلاص ، فأفاد بصدد قضية الوحـــدة العربية بالذات تجربة واسعة ودقيقة ؟؟

وفعلت .

لكنني ، حين طرحت السؤال، وبدأت أصغي الى الجواب ،وجدت أسئلة كثيرة تتبادر الى ذهني ... ولقد طرحت هذه الأسئلة الكثيرة على الرجل الصابر ، وأتيحت لي فرصة البقاء معه ساعات ممتعة ، أدوّن أجوبته التي رأيت من حق أبناء شعبي جميعاً عليّ أن أضعها بين أيديهم .

وهكذا ولد هذا الكتيب .

دمشق ١٠/٥/١٩٦٢

صحفي

سؤال : في رأيكم ، هل من مستلزمات وجود أمة واحدة ، قيام كيان سياسي يضم شتات هذه الأمة ؟

جواب : هنالك أمم شتى يجمعها كيان سياسي واحد كما هو الحال في سويسرا ، وبالعكس أيضاً فهنالك أمة واحدة في كيانات سياسية متعددة كما هو الحال في ألمانيا والنمسا . والأمثلة كثيرة على الحالتين كلتيهما . إذن لا بد من التمييز بين العناصر والمقومات التي تشكل الأمة والعناصر والمقومات التي تؤدي الى توحيد هذه الأمة في كيان سياسي. فاذا كانت الأرض الواحدة ، واللغة الواحدة ، بالاضافة الى التاريخ المشترك ، إذا كانت كل هذه العناصر تشكل المقومات الأساسية للأمة الواحدة وأعني بها الأمة العربية ، فان وجود هذه الأمة الواحدة لا يقتضي بالضرورة جمعها في كيان سياسي موحد إلا عن طريق النضال الشعبي والعمل الإيجابي البناء .

وإذا كان العلم الواحد ، والنشيد الوطني الواحد ، وشعار الدولة الواحد ، والرئيس الواحد ، والحكومة الواحدة ، كلها مظاهر وأدلة على قيام الدولة السياسية الموحدة ، إلا أن هذا لا يعني بحال من الأحوال إننا إذا وحدنا العلم والنشيد والشعار وأقمنا الرئيس الواحد والحكومة الواحدة نكون قد وصلنا إلى الوحدة السياسية المرجوة لأمتنا العربية وأقمنا الدولة العربية الموحدة .

إن وحدة أمتنا العربية حصيله عوامل طبيعية وتاريخية متشابكة وعميقة وعديدة تتصل بالماضي ، في حين أن توحيد أمتنا في كيان سياسي موحد عمل إيجابي يتصل بالحاضر والمستقبل ولا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هنالك إرادة حرة مشتركة لأبناء أمتنا الواحدة ، بالاضافة إلى شعور عميق تدعمه الدراسات العلمية المفصلة الدقيقة التي توضح بأن لجميع أجزاء أمتنا مصلحة مشتركة واحدة في إقامة هذا الكيان السياسي الموحد ..

ولهذا فانني أقول أن المناداة بوجود الأمة العربية الواحدة تعبير عن واقع تاريخي ، في حين أن المناداة بالكيان السياسي الموحد لأمتنا دعوة لعمل إيجابي بناء . والأعمال الايجابية البناءة لايصح أن ترتجل ارتجالاً ، ولا أن يكون سداها ولحمتها الانطواء والخيال والأحلام . وإنما يكون العمل الإيجابي البناء بالنزول الى واقع الحياة في جميع أقطار أمتنا . والانطلاق من معطيات ووقائع اقتصادية واجتماعية وعقائدية صحيحة في ملامستها للواقع بكل مافيه من أسباب التقارب والتناقض على السواء ، ورسم المنهج العلمي والعملي لإشادة صرح الوحدة لبنة فلبنة، حتى يقوم هذا الصرح في جميع مراحله على أسس متينة ثابتة وصحيحة، بدلاً من أن ينقض هذا الصرح على رؤوسنا ونحن نبني فيه ، فتكون الكارثة في تحطم الصرح أكبر من كارثة الانقسام الحالي لأمتنا الواحدة في كيانات سياسية عديدة .

سؤال : أشرتم الى ضرورة تحقق الارادة الحرة الواحدة وتأمين المصلحة المشتركة والمتكافئة لأبناء مختلف الأقطار العربية كشرط أساسي لقيام وحدة صحيحة ، فكيف تتصورون – على ضوء واقعنا الراهن – سبيل تجسيد هذا التفكير عملياً ؟؟

الجواب : لقد انطلقت الدعوة الى إقامة كيان سياسي موحد لأمتنا العربية في أواخر القرن الماضي ، عن النخبة الفكرية العربية ، نتيجة وصول مد الدعوة القومية من أوروبا التي كانت تبني كياناتها السياسية الموحدة على أسس قومية ، الى شواطئنا .. فكانت هذه الدعوة في جوهرها صوتاً ينادي بتحرير أرض العرب من براثن الاستعباد والتسلط ، وإقامة دولة عصرية حديثة حرة مستقلة تنطلق انطلاقة حضارية أصيلة ، وتؤمن العيش الكريم لجميع أبنائها ، لكي تسهم مع بقية أمم العالم في إقامة صرح الحضارة الانسانية .

والوقائع التاريخية تؤكد ان هذه الدعوة التحررية البناءة وجدت صداها الاول والاقوى في بلاد الشام – حسب المفهوم التاريخي القديم لهذا التعبير – ثم انطلقت من بلاد الشام الى بعض أقطار الامة العربية فاحدثت فيها أثراً متفاوتاً من حيث الاستجابة والتحرك الى العمل القومي.

واذا كانت هذه الدعوة قد عمت الآن في جميع اقطار أمتنا العربية فهذا لايمنع من ذكر حقيقة واقعة هي : ان الانفعال بهذه الدعوة مازال أعمق في نفس الفرد العربي في بلاد الشام منه لدى اخوانه في المناطق العربية الأخرى . ولهذا أرى ان التجسيد العملي لفكرة تحقيق الكيان

السياسي الموحد للأمة العربية يصح ان ينطلق من دمشق. وذلك عن طريق دعوة النخبة الفكرية والطليعية في سورية لتكوين لجنة تحضيرية مهمتها تعيين الحركات الطليعية للنخبة الفكرية في جميع البلاد العربية ودعوتها الى مؤتمر عربي عام يعقد ـ باقرب مايمكن ـ في دمشق لبحث الواقع العربي بحثاً عملياً دقيقاً وتحديد معالم الكيان السياسي الموحـــد للامة العربية وشروط تحقيقه والطرق الموصلة الى ذلك .

واقول صراحة إن اقامة كيان سياسي موحد للأمة العربية عمل جبار وشامل لايجوز ان ينفرد به فرد او حزب او قطر واحد . وان من الخير كل الخير لأمتنا العربية ان تشرك في هـذا العمل الضخم كل كفاءاتها الطليعية والفكرية لنصل لأول مرة في تاريخنا الى منهاج صحيح ينتقل بنا من مرحلة المناداة بالأمة العربية الواحـدة الى مرحلة السير في الطريق الصحيح للكيان العربي السياسي الموحد .

سؤال : إذن هل تقرون دعوة الحكومة السورية القائمة لجنة تقتصر على بعض ابناء سورية لوضع مشروع للوحدة العربية يعرض على الحكومات العربية المتحررة ثم يطرح على الاستفتاء الشعبي في سورية ؟

الجواب : أقول بصراحة : ان هذه الدعوة في منطلقها دعوة خيِّرة، ولكنني أصر على ان تحضير مشروع لتوحيد الامة العربية في كيان سياسي لايجوز ان تنفرد به سورية وحدها كما لا يصح ان ينفرد به أي

بلد عربي آخر . فمادامت الوحدة السياسية التي نتطلع اليها شاملة فيجب ان تشمل دراسة محتوى هذه الوحدة ومبادىء قيامها ، والطريق الى تحقيقها جميع البلاد العربية ممثلة بحركاتها الطليعية ونخبتها الفكرية . ومتى تبلورت هذه الدراسات في مناهج علمية واضحة ومشاريع مدروسة طرح ذلك كله على الامة العربية في جميع أقطارها للمناقشة الشعبية العامة والحرة . وبعد ذلك يدعى المؤتمر العام العربي للاجتماع من جديد لاستعراض هذه المناقشات الشعبية ودراسة مشاريعه الأصلية من جديد ، حتى إذا عدلها أو أقرها أصبحت دستوراً للوحدة العربية الشاملة . وبذلك ننأى بالدعوة الى الوحدة العربية عن ميدان المكاسب والمناورات السياسية للأفراد والحكومات والاستعمار ، لنضعها في موضعها الصحيح ، موضع الدعوة القومية الجادة المخلصة المثمرة .

سؤال : تحدثتم عن الحركات الطليعيه والنخبة الفكرية في البلاد العربية ، فهل يمكن اعطاء فكرة عن هذه الحركات ؟

الجواب : يحضرني منها الآن — على سبيل المثال لا الحصر — حركة التحرير الجزائرية ، الحركة العمالية في المملكة المغربية ، والحركة الطليعية في تونس ، والعناصر القومية في ليبيا ، وحركات اليمنيين الاحرار ، والمؤتمر العمال العربي ، والحركات الطلائعية في كل من مصر والسودان والسعودية والعراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين المغتصبة .

هذا بالنسبة للمنظمات . أما بالنسبة للنخبة الفكرية في حيز الافراد

فالميدان فسيح للغاية . وأرى انه كلما ازداد عدد النخبة العربية المدعوة لحضور المؤتمر العربي العام، وفي مختلف الاختصاصات والمذاهب الفكرية، كلما كان احتكاك الافكار اكثر واعمق . والحقيقة ـ في الغالب ـ بنت احتكاك الافكار .

سؤال : أشرتم في جوابكم السابق الى دعوة الحركة الطليعية في مصر ، فهل تعنون بذلك ان هنالك حركات سياسية غير حركة عبد الناصر ؟ وان حركة عبدالناصر لاتعتبر حركة طليعية عربية؟

الجواب : في مصر حركات طليعية تشكل عبدالناصر بعدد غير قليل من أفرادها ليقيم نظامه الحاضر. **واقول بصراحة :** ان نظام عبد الناصر يزيف شعار الوحدة العربية وشعار الاشتراكية كما يزيف شعار الديمقراطية . وانه يحلم باقامة امبراطورية عربية يحكمها حكماً فردياً لا يستند الى الشعب ومنظماته وارادته الحرة ، وانما يستند الى اجهزة المخابرات والمباحث والدعاية المضللة .

لقد بدأ عبد الناصر ثائراً ، ولكنه أصبح الآن ديكتاتوراً فاشستياً يحكم دولة بوليسية ويحلم بمد حدود هذه الدولة عن طريق بذر الفتن وخلق الاضطرابات وتفكيك اواصر كل مجتمع عربي بوسائل الرشاوى والتجسس والافتراء والتهويش والتضليل .

ان عهد الديكتاتوريات الفاشستية قد ولى الى حيث لا رجعة كما ولى عهد الامبراطوريات . ومنطق العصر هو منطق الدوله الحديثة المتطلعة

تطلعاً حضاريا في نظام ديمقراطي حر يستند الى الادارة الشعبية الحرة ويستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية .

سؤال : هل تعنون بالديمقراطية : النظام السياسي الحر الممثل بحرية تشكيل الاحزاب وحرية النقابات وحرية الصحافة وحرية الانتخابات من غير التفات الى المحتوى الاجتماعي ؟

الجواب : كلا : انني لا اعني ذلك مطلقاً. وإنما الديمقراطيه في رأيي ومذهبي هي كل ماذكرته في سؤالك من الحريات السياسية بالاضافة الى استهداف تحقيق العدالة الاجتماعية للشعب . لأن الفرد الجائع والجاهل لا يمكن ان تكون له ارادة حرة فعلا .

سؤال : اسمحوا لي أن اسأل : ألاتظنون أن هذا مايقوله عبد الناصر ومايعمل من أجله ؟

الجواب : كلا : لقد قلت ان عبد الناصر زيف شعار الديمقراطية لأنه خنق خنقاً كاملا الحريات السياسية الشعبية كلها ، وقال انها تأتي بعد تحرير الشعب من الفقر والمرض . اما أنا فاقول ان الحرية السياسية والحرية الاجتماعية كل لايتجزأ ، وهما اثنان في واحد. وكل ادعاء بأن بالامكان تحرير مصر من الفقر والمرض بالاعتماد على الاجهزة البوليسية بدلا من الاعتماد على الارادة الشعبية الحرة المتمتعة بجميع الحريات السياسية انما هو وهم او دجل .

ان الدكتاتورية لم تتسلط على شعب الا وأودت به الى الهاوية في

النهاية . وأما البريق الذي يحققه الدكتاتور الفاشي في بعض مراحل حكمه فلا يبهر إلا العيون الكليلة والعقول السطحية . وحتى هذه العيون والعقول لا بد من ان تتفتح في النهاية على الحقيقة عندما تجد أصحابها يتخبطون مع ابناء شعبهم في الهاوية .

سؤال: هل استطيع أن أسألكم اذن سؤالاً آخر، وارجو أن لا تجدوا حرجاً في الجواب عليه : مادامت هذه هي آراؤكم فكيف ساهمتم اذن في قيادة سورية الى الوحدة مع مصر في ظل رئاسة عبد الناصر سنة ١٩٥٨ ؟.

الجواب : نعم لقد ساهمت فعلاً في توحيد سورية مع مصر رغم ملاحظتي أن عبد الناصر كان يتنكر للديمقراطية في مفهومها السياسي . وقد كان خطأي اني ظننت أن الإدارة الأصيلة للشعب العربي في سورية باقامة نظام ديمقراطي صحيح ستتفاعل مع إرادة الشعب العربي في مصر المتطلع دائماً إلى الديمقراطية ، وستكون نهاية الجولة اقناع عبد الناصر وارغامه بالتخلي عن تفكيره ونظامه وإقامة نظام ديمقراطي صحيح . ولكن عبد الناصر ،مع الأسف، لم يفسح أي مجال للتفاعل بين الشعب العربي في سورية وفي مصر ، وإنما فرض نفسه دكتاتوراً فاشستياً على اقليمي الجمهورية العربية المتحدة . ولذلك لم تقم الوحدة العربية أصلا بين سورية ومصر ، وإنما قام حكم دكتاتوري في سورية ومصر معاً فكانت النهاية المحتومة : انفصال إقليمي الجمهورية العربية المتحدة .

أن مايجب الإنتباه اليه هو التفريق الجذري بين الوحدة وبين مد سلطان دكتاتور فرد الى قطر آخر أو أكثر من الأقطار العربية . فالوحدة الصحيحة لاتتحقق إلا في ظل الإرادة الشعبية الحرة وعلى أساس نظام ديمقراطي صحيح ، وعندما يتم التفاعل الحقيقي بين أجزاء المجتمعات المتوحدة فان هذا التفاعل يقضي — عن طريق التعايش — حتى على المتناقضات الاجتماعية وغير الاجتماعية في الكيان السياسي الموحد الجديد . أما مدحكم الدكتاتور الفرد على قطر عربي آخر فهو التسلط لا الوحدة ، بل هو تفريغ الوحدة من جميع معانيها واهدافها . وهذا ما حققه عبد الناصر عند قيام الجمهورية العربية المتحدة . ولهذا كان من الخطأ القول بأن الوحدة قد فشلت بين سورية ومصر ، لان هذه الوحدة لم تقم أصلا ، وإنما الذي فشل مد سلطان الدكتاتور الفاشستي على سورية .

سؤال: هل معنى ذلك أن الوحدة يمكن أن تتحقق في ظل حكم رجعي بالمعنى الاجتماعي لهذه الكلمة ، اذا تجسد الحكم الرجعي في قالب مجالس نيابية وحريات سياسية مشوهة ؟

الجواب : مرة أخرى أقول كلا . وكما أن قيام الوحدة يشترط عدم وجود دكتاتور فرد ، كذلك فانه يشترط عدم قيام أوضاع رجعية . وليس أدل على ذلك من أن عام ١٩٥٨ قد شهد قيام الجمهورية العربية المتحدة كما شهد في الوقت ذاته قيام الاتحاد الهاشمي بين حكام العراق وحكام

الأردن فكانت النتيجة الطبيعية بعد ذلك : وهي تحطم الجمهورية العربية المتحدة وانفصال اقليميها بسبب الحكم الدكتاتوري الفردي المتسلط ، وتحطم الاتحاد الهاشمي وزوال أحد ركنيه في بغداد بسبب الاوضاع والاتجاهات الرجعية عند وقوع ثورة الشعب العربي في العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ان وحدة الكيان السياسى للعرب يتنافى مع حكم الفرد تنافيه مع الرجعية وكل محاولة في المستقبل لتوحيد بلاد العرب كلها أو بعضها في كيان سياسي على أساس حكم الدكتاتور أو على أساس سيادة الأوضاع الرجعية مصيرها الى الفشل المحقق لا محالة .

سؤال هل تستطيعون ـ بعد هذا كله ـ ان تبينوا لنا ما هي ـ في رأيكم ـ المنطلقات الصحيحة لتوحيد العرب كليا أو جزئياً .

الجواب : أرى أن هذه المنطلقات سياسية واقتصادية واجتماعية في آن واحد . وكل تفكير بتقديم عنصر من هذه العناصر أو أهماله على حساب العناصر الأخرى خطأ مدمّر يودي بالفكرة الأصلية ولا يقيم كياناً سياسياً موحداً لامتنا العربية . فلا وحدة بدون ديمقراطية ولا وحدة بدون تلازم لا انفصام له بين الحريات العامة السياسية والاجتماعية . وكل ديمقراطية صحيحة معناها السير في طريق الاشتراكية .

من هذا كله نرى أن كل دعوة للوحدة السياسية لا ترتكز ارتكازا كليا على الديمقراطية والاشتراكية دعوة باطلة ومضللة ، لأن

الوحدة جزء لا ينفصل من كل . وهذا الكل يتألف من قواعد ثلاث : الوحدة والديمقراطية والاشتراكية .

سؤال : هل معنى ذلك أن من العسير اقامة الوحدة العربية الآن:

الجواب : أريد أن أسألك بدوري : هل الهدف إقامة وحدة في الظرف الحاضر بغض النظر عما ستنتهي اليه ؟ أم الغاية إقامة وحدة نامية متطورة تصل الى شمول يعم البلاد العربية جميعاً ؟ هذه نقطة، والنقطة الثانية : هل بناء الوحدة يجب أن يتم في هـذا الوقت بالذات وباختيار احد النظم الموجودة في البلاد العربية ؟

لاأظن أن أحداً يمكنه أن يقول في محمل الجد أن بالامكان تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، وفي مجتمعنا العربي نظم دكتاتورية فردية من ناحية ، ونظم رجعية فاسدة من الناحية الثانية ، وكلاهما يهمل الشعب والارادة الشعبية التي يحق لها وحدها أن تبني الوحدة . وانما الشيء الذي يمكن قوله في محمل الجد أن من الجائز بل من المحتم انتهاء الانظمة الدكتاتورية الفردية والانظمة الرجعية في البلاد العربية ان لم يكن غداً فبعد غد أو في اليوم الذي يليه . وعندها تصبح الطريق الى الوحـدة العربية معبدة .

لايقولن أحد هذا يوم بعيد .. إذ من كان يجزم قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ أنه ستقوم الثورة في العراق في هذا اليوم أو لاتقوم ؟ بل هل كان

هناك انسان قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يجزم أو لايجزم أن ثورة ستقع في مصر يومذاك وتنتهي الى التطويح بفاروق وعرشه ؟

اذن فالخلاص من النظم الدكتاتورية الفردية والنظم الرجعية أمر محتمل في كل يوم . فاذا كان من المتعذر الآن على الامة العربية أن تحقق الوحدة بصورة شاملة أو جزئية على أسس صحيحة فهذا لايعني أن لا تقوم الوحدة غداً أو بعده ، بل يعني أن الوحدة ستتحقق في المستقبل لامحالة عندما يستلم الشعب زمام مصيره .

ان هذا التوضيح للواقع العربي يجب أن لا يصدمنا عاطفيا لاسيما عندما نواجه عدم جدوى اقامة وحدة جزئية اليوم . اذ ليس من المعقول ولا من المنطق ولا من العمل القومي البناء للوحدة العربية أن نقيم الآن وحدة جزئية رغم معرفتنا مقدما ان لا حياة لمثل هذه الوحدة الجزئية ، اذا ما أقيمت على أساس حكم فردي أو على أساس حكم رجعي . وعندما نجرب اقامة مثل هذه الوحدة الجزئية، ونحن نعرف مقدما أنها لن تعيش ، فان النتيجة المحتومة لن تكون انفصالا فحسب ، وانما سيؤدي الفشل الذي يسبب الانفصال الى تأخير تحقيق الوحدة بل ضربها في الصميم ايضاً .

ان من التنكر لفكرة الوحدة — عندما نبحث أمر اقامة وحدة جزئية — ان لا نفيد من التجارب التي حصلنا عليها خلال أربع سنوات ، عندما قامت الوحدة بين سورية ومصر والتي يمكن ايجاز بعض نتائجها بالوقائع التالية :

أولاً : ان الانحراف بالوحدة الذي دفع لثورة ٢٨ ايلول ١٩٦١ في الجمهورية العربية المتحدة لم يفصم الوحدة السياسية لاقليمي الجمهورية فحسب ، بل أساء أيضاً الى فكرة الوحدة . والدليل هو أن سورية دخلت تجربة الوحـــدة بطريق ديمقراطي صحيح عبرت عنه باجماع كلمتها ثم خرجت من الوحدة بما يشبه الاجماع الشعبي . والاسوأ من هذا الانفصال هذه الجراح التي خلفتها تجربة الوحدة في ظل الحكم الدكتاتوري الفردي في صدر كل عربي في سورية . وأبسط مايمكن ان توصف به هذه الجراح أنها عميقة ولا يمكن اندمالها بسهولة أو في وقت قصير .

كما أن تلك الوحدة الجزئيه عندما فرض عليها الحكم الدكتاتوري الفردي ، لم تعد تصلح ان تكون بداية شمول للوحدة العربية ونموذجا لتجسيدها دستورياً وسياسياً واجتماعياً واقتصاديا بل كانت بداية للعودة الى الانفصال والفرقة والتجزئة .

بل انني أذهب الى أبعد من ذلك فأقول : ان الوحدة بمعانيها الحقيقية كانت قائمة عام ١٩٥٧ بين سورية ومصر ثم بدأت هذه المعاني تضعف وتتلاشى في نفوس أبناء الشعب بعد قيام الوحدة السياسية عام ١٩٥٨ . لأن الوحدة لاتتحقق باقامة اطار سياسي لها ، وانما تتحقق وتنمو وتعيش عندما يتلازم الاطار السياسي الدستوري مع معاني الوحدة في الحرية والاشتراكية القائمة على

الارادة الحرة والتفاعل الشعبي المستمر والشعور الدائم . . ان الاطار السياسي المنطقي ونظام الحكم السليم يحققان نمو هذه الفكرة ولا يكونان خانقاً لها .

ثانياً : من طبيعة الحـــكم الدكتاتورى الفردي أن يؤول الى الزوال والانهيار . وعندما يكون ثمة حكم ديكتاتوري فردي – ولو في قطر واحد من كيان الوحدة الجزئية – فلا بد عند انهياره من انفجار النقمة الشعبية المكبوتة ، ولا بد ان يؤدي انفجار هذه النقمة الشعبية الى تحطيم كل ماتبناه الحكم الدكتاتوري الفردي من أهداف وغايات وأعراض . ولكي يكون الأمر أكثر وضوحاً فانى اسأل : لو قامت في ٢٨ ايلول ١٩٦١ ثورة في الاقليم المصري بدلا من الاقليم السوري ضد الحكم الدكتاتوري الفردي ، فماذا تكون نتيجة شعور الشعب في الاقليم المصري بالنسبة لكيان الجمهورية العربية المتحدة ؟ هل تراه يبقي على الكيان السياسي للوحـــدة بين سورية ومصر ؟ أم أن النقمة الشعبية العارمة كانت ستأتي لامحالة على الوحدة الجزئية بين سورية ومصر ؟ أكبر الظن أن النقمة الشعبية كانت ستأتي على هذه الوحدة .

وهكذا نرى أن النقمة على الحكم الدكتاتوري الفردي تلغم حتى فكرة الوحدة العربية في مصر وهي في مطلع نموها وتطورها ، وتبلغ في جماهيرها الشعبية من الاثر مابلغته في نفوس الجماهير الشعبية في سورية .

والذي يستنتج من ذلك ان وحدة عربية تقوم على أساس الحكم الدكتاتوري الفردي يمكن ان تخدم الدكتاتور الفرد نفسه الى حين ولكنها بقدر خدمتها لهيبته وتسلطه تضرب فكرة الوحدة لدى جماهير الشعب . وما دام الشعب خالداً والدكتاتور زائلا فان ضرب فكرة الوحدة عند الجماهير الشعبية انما هو الضرب المهدم والدائم للوحدة .

سؤال: ألا يمكن العودة للوحدة بين سوريه ومصر وفق شروط وقيود تمنع تسلط الدكتاتور الفرد على الاقليم السوري وتحفظ لهذا الاقليم ديمقراطيته التي يتمسك بها ، اذا اشترط الدكتاتور الفرد الاحتفاظ بنظمه في الاقليم المصري وحده ؟

الجواب : ان من الامور البديهية التي يدعمها المنطق والعلم والتجربة ان الحكم الدكتاتوري الفردي لايقبل التعايش السلمي بارادته مع بلد عربي مجاور يتمتع بالحياة الديمقراطية السليمة . لأنه يرى في هذا التعايش مصدر الخطر عليه وعلى بقائه ، فكيف يمكن اذن لحكم دكتاتوري ان يقبل مثل هذا التعايش في اطار سياسي واحد ؟ . .

يخطيء من يظن ان الوحدة السياسية التي قامت عام ١٩٥٨ بين سورية ومصر لم توضع لها أية شروط أو ضوابط ، فقد كانت هناك بعض الشروط والضوابط . ولكن الحكم الدكتاتوري الفردي عبث بها جميعاً بعد أسابيع قليلة من قبوله بها . انني اذكر كل مواطن انه عندما قامت الوحدة بين سورية ومصر اطلقت يد الرئيس عبد الناصر في وضع

شروط هذه الوحدة وضوابطها ، فوضع هـذه الشروط والضوابط في النقاط العشر الأساسية التي جرى عليها الاستفتاء الشعبي أولا ، ثم في الدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة ثانياً . وعندما نعود الى النقاط الأساسية العشر التي جرى عليها الاستفتاء الشعبي ، والى مواد الدستور الموقت معا ، نجد النص الصريح على اقامة حكم محلي في الاقليم السوري ، اطاره مجلس تنفيذي للاقليم ورئيس لهـذا المجلس التنفيذي . ونص الدستور الموقت على ان يسمي رئيس الجمهورية رئيس المجلس التنفيذي في حين يختار رئيس المجلس التنفيذي الوزراء الذين يريد التعاون معهم في الحكم. ورغم ان هذه القاعدة الدستورية الاصلية قد أفتى عليها الشعب في استفتاء عام وأقسم رئيس الجمهورية على احترامهـا . فان الرئيس عبد الناصر لم يحترم هـذه القاعدة ولم ينفذها في يوم من الايام . وانما الذي نفذه منذ الشهر الاول للوحدة هو اختيار وزراء الاقليمين السوري والمصري بنفسه واصدار قرار جمهوري بتعيينهم دون اصدار اي قرار جمهوري بتعيين رئيس مجلس تنفيذي للاقليم السوري يتولى بنفسه اختيار الوزراء الذين يريد التعاون معهم كما نص على ذلك الدستور المؤقت .

ومضت الايام على هذه المخالفة الدستورية التي استهل بها الرئيس عبد الناصر عهد الوحدة وقامت حكومة مركزية في القاهرة بالاضافة الى مجلسين تنفيذيين في الاقليمين ، ثم رأى ان يقيم مجلس امة لوضع دستور دائم للجمهورية العربية المتحدة بدلا من الدستور المؤقت ، فاذا به يخالف

في تعيين مجلس الامة قاعدة اساسية اخرى من قواعد الدستور المؤقت دون ان يرف له جفن .

وتمضي الايام تباعا ، فاذا بـــه ينقم على السيد عبد الحميد السراج ويقرر التخلص منه ، فلايرى سبيلا الى ذلك الا ان يخرق مجددا احكام الدستور الموقت قبل انجاز الدستور الدائم ، وذلك عند ما الغى المجلس التنفيذي المحلي في الاقليم السوري الغاء تاما .. كما الغى رئاسة هـــذا المجلس . ونقل الوزراء جميعا الى القاهرة .

بعد هـذه الامثلة القليلة الواضحة أتساءل : ما هي اذن الشروط والضوابط التي يمكن وضعها ؟ بـــل ما هي قيمتها لو وضعت ؟ وما هي الضمانات لتنفيذها في ظل حـكم دكتاتوي فردي متسلط ؟ .. بـل انني اذهب الى أبعد من ذلك : لقد قام الانفصال بـــين سورية ومصر اثر حدث ٢٨ ايلول ١٩٦١ وانتهت الوحـدة السياسية للجمهورية العربية المتحدة مثخنة بالجراح ، لا في سورية ومصر وحدهـــما بل في جميع الاقطار العربية . ثم اعلن الرئيس عبد الناصر ، في خطاب رسمي ، عن بعض اخطائه التي ادت الى انفصام الوحدة عندما اعترف انه في مهادنته الرجعية بعد الوحدة خدم اغراض الاستعمار واهدافه . ثم مرت اسابيع على هذه الاعترافات العلنية واصبح لا سلطان لعبد الناصر على سورية لا من الوجهة الدستورية ولا من الوجهة السياسية . ومع ذلك ألا يشعر كل مواطن صادق مع نفسه ان جوا من ارهاب شبكات مخابرات عبد

الناصر وبقايا أجهزته المدمرة ما زال يسيطر على سورية ؟ .. وان هـذا الجو وليد الحكم الدكتاتوري الفردي الناصري في مصر الشقيقة ؟.. الم يحاول هـــذا الحكم ان يشعل حربا أهلية في سورية ويقيم المذابح الطائفية بين أبنائها وهو بعيد عنها ؟ .. وانا اتساءل : ما هي الضمانات والشروط التي يمكنها ان تحد من طغيان الطاغية لو عادت هذه الوحـدة السياسية ؟.. الا يكون من المعقول والمنطقي الاعتقاد مقدما ان العودة الى هـــذه الوحدة السياسية سيجعل من سورية بلدا يسحقه الطاغية بقدميه أكثر مما حاول في الماضي ؟ اذ أن التجربة الجديدة قـد فتقت ذهنـه عن أساليب جديدة لم تخطر له في السابق ، للكبت والاستبداد والطغيان والقضاء على كل القوى الشعبية والعسكرية على السواء .

اننا نلمح هذه الاساليب اليوم ، بل نلمسها ، والوحـدة السياسية المشروطة لم تقم بعد ، فكيف الامر لو قامت ؟ فرفقا بفكرة الوحـدة العربية ، ورفقا بالمؤمنين بها لانني اخشى ان يقضى عليها نهائيا الناصريون والمؤمنون العاطفيون بالوحدة العربية من الذين لا يقيمون وزنا للمنطق والعلم ولا يفيدون من نتائج التجربة التي مر بها بلدنا، ويغمضون عيونهم عن حقائقنا الشعبية الراهنة ويتناسون منطق العصر فيقيسون قضية بناء وحدتنا العربية على ما جرى في اوروبا من بناء وحدات قومية سياسية في القرنين الماضيين ويتخذون من هذا القياس الخاطىء دستوراوطريقة تصلح في نظرهم لتحقيق الوحدة العربية ، غير منتبهين الى اختلاف العصر

الذي أدى إلى اختلاف الهدف من عمليـــة التوحيد .. ومدى ما بلغه الوعي السياسي لدى الجماهير الشعبية اليوم من تفتح ونمو .

فنحن نعيش في عصر يحتم على من يفكر ببناء وحدة سياسية ان ينتبه الى الوقائع التاليه :

١ ـ ان الشعب هو الذي يبني الوحدة بارادته واختياره وقناعته ، يبنيها لمصلحة جماهيره الواسعة التي أصبحت ترفض ان يفرض عليها فرضاً أي عمل لا ينبثق من ارادتها مباشرة ولا يحقق مصالحها .

٢ ـ ان الجماهير الشعبية لايمكن ان تقبل بوحـدة لاتحقق لهـا أهدافها في التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

٣ ـ ان الشعب لايمكن ان يفهم ، في هـذا العصر ، من الوحدة إلا أنهـا عامل تحرير حاسم ، تحرير من التناقضات الحياتية ، تحرير من الاستغلال الداخلي ، وفي الوقت ذاته تحرير من التسلط الاستعماري الخارجي .. والجماهير الشعبية في هذا العصر تفهم من الوحدة أنها عامل تقدم وارتقاء ومنعة لا لفرد أو حاكم أو طبقة ، بل للمجتمع بكامله .. وبالتالي فان الجماهير الشعبية لايمكن أن تقبل بوحـــدة تكون سبباً للتسلط والقضاء على الكرامة الانسانية .

نستنتج من ذلك استحالة قياس وحدتنا العربية التي يناضل شعبنا لتحقيقها اليوم والتي كان بدء تفتحها جهاداً شعبياً مريراً للتخلص من الاحتلال الاستعماري والاستغلال الداخلي ، على ماجرى من عمليات توحيد قومية في أوربا حققها الحاكمون لمصلحة الطبقة الرجعية بقوة الحديد والنار ، وفي سبيل التوسع الاستعماري واستغلال الشعوب ، في القرنين الماضيين .

اننا نعيش الآن في عصر لايسمح باستعمال القوة العسكرية مهما

كانت أهدافها وأغراضها . وإذا كان بسمارك قد حقق بالقوة العسكرية والمناورات السياسية وحدة المانيا منذحوالي مائة عام ، فان خلفه هتلر لم يتمكن ، في القرن العشرين من توحيد شعبي المانيا والنمسا ، وهما أبناء أمة واحدة ، رغم أن هتلر كان نمسوياً ورغم أنه كان أكثر قوة وبطشاً من بسمارك . وما سبب اخفاق هتلر هذا الا ان عمله لم ينسجم مـــع المرحلة التي بلغتها الانسانية في هذا العصر من ايمان بتسليم زمام مصير الشعوب للشعوب ذاتها .. لذلك فان الامل في أن يكون نظام الحكم المتسلط أساساً لبناء الوحدة ضرب من الوهم .

